الأمم المتحدة S/PV.6084



مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٨٤**

الأربعاء، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تاكاسو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد كاماهونغي
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو تشن من
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

09-24100 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

أرحب بالسيد سيري.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام. أعطي الكلمة الآن للسيد سيري.

السيد سيري (تكلم بالإنكليزية): يجتمع المجلس في مرحلة صعبة ولكنها أيضا مرحلة تكوينية لمستقبل الشرق الأوسط. ويتعين التصدي بصورة مباشرة لعدد من الوقائع إذا أريد إحراز تقدم في إحلال السلام ألا وهي: العواقب الإنسانية والاقتصادية والسياسية الوخيمة للأزمة في غزة؛ واستمرار الانقسامات الفلسطينية؛ ووجود حالة سياسية جديدة في إسرائيل؛ والنتائج غير الحاسمة للمفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية التي جرت العام الماضي؛ والتزامات خريطة الطريق التي لم يتم الوفاء بها، وخاصة فيما يتعلق بالمستوطنات؛ وتجميد المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسورية.

إن التحديات هائلة، ولكن يمكن للسلام أن يسود – ولا بد أن يسود. وفي العام المقبل، سيلزم المجتمع الدولي أن يكون متحدا وعاقدا العزم، وعليه أن يكثف جهوده. وفي هذا الصدد، يشعر الأمين العام بالتشجيع من المشاركة الفعالة لمجلس الأمن، بما في ذلك من خلال القرارين ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). كما يرحب الأمين العام بالبيانات الواضحة للنية والمشاركة المبكرة للرئيس أوباما وإدارته الجديدة، بما في ذلك تعيين المبعوث الخاص متشيل وإيفاده. وتقع على عاتق الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، بما في ذلك أعضاء المجموعة الرباعية، مسؤوليات سياسية يلزم أن تتحملها.

ولكن يلزم الإسرائيليين والفلسطينيين أن يتحملوا مسؤولياتهم أيضا. وعلى الفلسطينيين أن يواجهوا التحدي المتمثل في تحقيق المصالحة. وننوه باستئناف الاتصالات المباشرة بين فتح وحماس في الأسابيع الأخيرة ونحن نتطلع إلى اجتماع جميع الفصائل الفلسطينية المزمع عقده في القاهرة في ٢٢ شباط/فبراير. ونناشد الفصائل الفلسطينية أن تجد أساسا مشتركا في القاهرة بحيث يمكن معالجة العديد من المسائل المعلقة وتحقيق الوحدة، مما يفضي إلى تشكيل حكومة موحدة وتمهيد الطريق أمام إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. ونناشد جميع الأطراف الإقليمية والدولية تهيئة بيئة مفضية إلى إنجاح جهود مصر. وعلى النحو الذي اتفقت عليه المجموعة الرباعية في كانون الأول/ديسمبر، فإن إعادة الوحدة على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية ستكون عاملا هاما في إحراز تقدم نحو الوفاء بمبادئ المجموعة الرباعية – لا سيما في سياق وقف دائم لإطلاق النار في غزة. وعلى النحو الذي أبلغ به الأمين العام المجلس الشهر

الماضي، ستعمل الأمم المتحدة مع حكومة فلسطينية موحدة تشمل غزة والضفة الغربية في ظل رئاسة الرئيس عباس.

وعلى الجانب الإسرائيلي، يتمثل التحدي المقبل في تشكيل حكومة جديدة بعد أن أسفرت الانتخابات التي أجريت في ١٠ شباط/فبراير عن عدم تحقيق فوز واضح لأي حزب. وبعد المشاورات مع زعماء الأحزاب، من المتوقع أن يكلف الرئيس بيريز أحد الأحزاب بمحاولة تشكيل حكومة ائتلافية، وهي عملية يمكن أن تستغرق عدة أسابيع. وسيواصل رئيس الوزراء أولمرت قيادة الحكومة ريثما يتم تشكيل ائتلاف جديد. وعلى أي حكومة إسرائيلية أن تتقيد بالتزامات إسرائيل، بما في ذلك تنفيذ التزامات خريطة الطريق ومتابعة مفاوضات الوضع النهائي المستمرة بشأن جميع المسائل الأساسية بدون استثناء، على النحو الذي أكد عليه مجددا الطرفان قبل اجتماع مع المجموعة الرباعية عقد في شرم الشيخ في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

وحتى بينما ننتظر نتائج هذه العمليات الداخلية، فإن إحدى الأولويات العاجلة هي معالجة الحالة في غزة، على النحو الذي دعا إليه القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وتجري مصر محادثات مع إسرائيل وحماس بهدف التوصل إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار. وقمت بزيارة للقاهرة في ٣ شباط/فبراير وأكدت مجددا على دعم الأمين العام لهذه الجهود، التي تساندها جامعة الدول العربية. ونحن ما زلنا ننتظر إحراز تقدم في الجهود الجارية.

ومن الواضح من تجربة التهدئة في العام الماضي أن أي نظام لإطلاق النار لن يكون دائما إذا لم يتم إحراز تقدم واسع، بما في ذلك تبادل السجناء الفلسطينيين بالإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط، واستمرار التعاون والعمل على منع إعادة تزويد غزة بالأسلحة، والتنفيذ الكامل لاتفاق التنقل والعبور، وتحقيق الوحدة الفلسطينية – وهي خطوات من شأنها أيضا أن تمهد السبيل للانتعاش الطويل الأجل لغزة وتعميرها. وستكون الاستجابة الدولية المنسقة أمرا بالغ الأهمية إحراز تقدم ملموس بشأن هذه المسائل وفي تبادل المعلومات فيما يتعلق بالتنفيذ وفي المساعدة في منع وقوع الأزمات وإدارتها، وفي دعم الجهود التي تبذلها مصر.

إنني أؤكد على هذه النقاط لأنه، بعد شهر واحد من إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد، ما زال لم يتم التوصل إلى نظام سليم لإطلاق النار، ويوجد خطر ماثل دوما يتمثل في العودة إلى الظروف غير المستدامة التي سادت في العام الماضي، بل وحتى خطر تجدد أعمال العنف وزيادة الدمار المترتب عليها. ومنذ نهاية أعمال القتال الرئيسية، وفي هجمات غير مسؤولية مثلما أنها غير مقبولة، أطلق أعضاء المليشيات الفلسطينية ١٥ صاروخا و ١٢ قذيفة هاون نحو إسرائيل وفجروا جهازا متفجرا ضد سيارة جيب تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية على الجانب الإسرائيلي من الجدار. وشن الجيش الإسرائيلي ١٩ هجوما جويا على غزة. وقتل الفلسطينيون جنديا إسرائيليا واحدا وأصيب بجراح ثلاثة جنود آخرون ومدنيان. وقتل الجيش الإسرائيلي ستة فلسطينيين، بمن فيهم طفل واحد، وأصيب بجراح ٣٠ فلسطينيا آخرين، بمن فيهم ثمانية أطفال. وتقوم حاجة عاجلة إلى وقف جميع أعمال العنف، وإلى الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي من جانب جميع الأطراف. كما أضيف أن هناك تقارير بوقوع عدد من الحوادث المثيرة للقلق ومفادها أن حماس في غزة تنتقم من المتعاونين المزعومين، مما أدى إلى مقتل ناشط واحد على الأقل من حركة منافسة.

وفي فترة الشهر بعد وقف أعمال القتال الرئيسية، دخل غزة ما يبلغ متوسطه اليومي حوالي ١٤٦ حمولة شاحنة. ويبلغ ذلك أربعة أضعاف ما دخل غزة في كانون

الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ولكنه لا يتجاوز ثلث ما دخل في أيار/مايو ٢٠٠٧. وما زال قطاع غزة يعاني من نقص حاد في السلع والإمدادات المترلية والتجارية والصناعية الأساسية، إذ أن أكثر من ٩٠ في المائة من جميع الواردات خلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت إمدادات غذائية وطبية. و لم تدخل القطاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير سوى نسبة ٥٢ في المائة من الوقود الصناعي اللازم و ٢٣ في المائة من الكمية اللازمة من غاز الطهي. واستمر الحظر الشامل على استيراد النفط والديزل، وهو مفروض منذ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، باستثناء الكميات الصغيرة التي تم إيصالها إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). و لم تتمكن من دخول غزة اثنتا عشرة شاحنة محملة بالورق السائب لطباعة مواد التدريس التابعة للأونروا، مما جعل ٦٠ في المائة من الأطفال الملتحقين بمدارس أونروا بدون الكتب المدرسية اللازمة. ولا توجد أي صادرات لفترة ١٣ شهرا، ما عدا شاحنة واحدة مفردة، محملة بالورود المصدرة إلى أوروبا، وغادرت غزة الأسبوع الماضي بعد تدخل طرف ثالث.

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدر أن العملية الإسرائيلية ألحقت الضرر بـ ١٤ ٠٠٠ مترل أو دمرقما، فضلا عن المباني العامة والمدارس والمناطق الصناعية بأسرها، مما خلف دمارا ببعض الأماكن التي من المروع مشاهدقما. وما زال الآلاف من أبناء غزة بلا مأوى. وبالرغم من التحسن التدريجي في إمدادات الغذاء منذ وقف إطلاق النار، يقدر مستوى انعدام الأمن الغذائي بنسبة ٧٥ في المائة بسبب حالات نقص الأغذية وارتفاع الأسعار. ومع أنه تم مؤخرا تحويل بعض النقد، لا بد من السماح بدخول المزيد من النقد إلى القطاع، نظرا لعدم قدرة السكان الفعلية على سداد ثمن السلع. ويوجد عشرات الآلاف من السكان بدون مياه، ويعاني مئات الآلاف من الإمداد المتقطع من جراء تدمير البيئة التحتية، التي لا يمكن إصلاحها بسبب انعدام قطع الغيار. ومن التطورات الايجابية أن حالات نقص الكهرباء تقلصت بسبب زيادة كميات الوقود الصناعي التي تدخل القطاع، و لم يتم الإبلاغ سوى عن حالات قليلة لنقص للأدوية.

وكما يعلم أعضاء المجلس، وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، في جنيف، أصدرت الأمم المتحدة نداء عاجلا يغطي الاحتياجات التمويلية التي تبلغ ٦١٣ مليون دولار لـ ١٨٨ مشروعا تنفذها المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة في مجالات الاحتياجات الغذائية وبرامج النقد مقابل العمل والمساعدة النقدية والمأوى والزراعة ودعم الصحة العقلية والحماية، وغيرها من البرامج.

وتجري الأمم المتحدة حوارا مستمرا مع حكومة إسرائيل بشأن الأوضاع الإنسانية والوصول إلى غزة وفقا للنهج الذي حدده وكيل الأمين العام هولمز في إحاطته الإعلامية التي قدمها مؤخرا إلى المجلس. ولئن كنا نقدر إعراب إسرائيل عن استعدادها لتلبية الاحتياجات الإنسانية، فإننا لم نر بعد فتحا حقيقيا للمعابر لتوفير الوصول المطلوب وهو أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى مدى الاحتياجات في غزة. إن تلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان غزة هي واجب على إسرائيل بمقتضى القانون الدولي.

ولا تزال الأمم المتحدة تتخذ خطوات ملموسة لضمان سلامة عملياقما الإنسانية في غزة. ففي ٦ شباط/فبراير، أوقفت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عملياقما بعد قيام حركة حماس بمصادرة المساعدات الغذائية والبطاطين. واستؤنف التوزيع في ٩ شباط/فبراير بعد إعادة المساعدات المُصَادَرة. وندعو حركة حماس إلى عدم التدخل في عمليات الأمم المتحدة.

ويعمل فريق الأمم المتحدة لإزالة الألغام في الميدان لإبطال مفعول الذخائر غير المنفجرة، وقد أحرز تقدما كبيرا في ضمان سلامة السكان المدنيين وتمكين العمليات الإنسانية من تقديم المساعدات التي تمس الحاجة إليها. وإن قيام أشخاص مجهولين بنقل عدة قنابل طائرات غير منفجرة من مجمع لشرطة السير المحلية إلى جهة غير معلومة يؤكد الحاجة إلى تحديد موقع آمن حيث يمكن نقل الذخائر غير المنفجرة إليه وإبطال مفعولها. وتسعى الأمم المتحدة إلى إعادة تلك المواد الخطرة.

تعكف السلطة الفلسطينية من جانبها على إعداد خطة للإنعاش وإعادة الإعمار المبكرين في غزة، وهي ستقدم في المؤتمر الذي سيعقد في شرم الشيخ في ٢ آذار/مارس، والذي يتطلع الأمين العام إلى حضوره. وستشكل خطة السلطة الفلسطينية أساسا لتعهدات الجهات المانحة. وقبل عرض الخطة، نرحب بمبادرات رئيس الوزراء فياض لتقديم المساعدات الفورية للسكان المدنيين في غزة بمساعدة من الأمم المتحدة. وتشمل تلك المساعدات ٥٠ مليون دولار من التحويلات النقدية للمآوي المؤقتة، و ١١ مليون دولار و ٦ ملايين دولار للكهرباء وإصلاح خطوط المياه وخطة ضمانات للقروض قيمتها ٦٠٠ مليون دولار لدعم المساعدات النقدية.

وبدأ مجلس التحقيق، الذي أنشأه الأمين العام للتحقيق في الحوادث التي وقعت في غزة، عمله في نيويورك ومن المتوقع أن يتوجه قريبا إلى المنطقة. وسيستعرض المجلس ويحقق في عدد من الحوادث المحددة التي وقعت في قطاع غزة بين ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وأسفرت عن وفيات أو إصابات أو أضرار مادية في مبنى الأمم المتحدة. ويتوقع الأمين العام أن يحظى المجلس بتعاون كامل من جميع الأطراف المعنية.

يجب ألا يصرف الوضع في غزة انتباهنا عن مجمل العملية السياسية، أو التحديات القائمة على أرض الواقع في الضفة الغربية. فالهدوء النسبي والحفاظ على الأمن في الضفة الغربية خلال أزمة غزة يشهدان على الجهود التي يبذلها الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض. وحافظ ذلك على مكاسب القانون والنظام الهامة التي تحققت في عام ٢٠٠٨ من أجل رفاه الشعب الفلسطيني. وقوات الأمن الفلسطينية إذ تفي بالتزاماتها المترتبة بموجب خارطة الطريق، فإنها استأنفت نزع سلاح الجماعات المسلحة. ونحيط علما أيضا بأن لجنة تحقيق قد أنشئت للتحقيق في مقتل عضو من حماس في ظروف غامضة بينما كان محتجزا لدى السلطة الفلسطينية.

وهناك حاجة مستمرة لأن تفي الجهات المانحة بتعهداتها على وجه السرعة، حيث لا تزال الحكومة مضطرة للوفاء بالتزامات شهرية منتظمة في الميزانية عن طريق اتخاذ تدابير مؤقتة. والمبالغ المتوقعة لإنعاش غزة وتعميرها تضاف بالطبع إلى التزامات السلطة الفلسطينية القائمة والمتمثلة في الرواتب وغيرها من التزامات شبكة الأمان الاجتماعي.

وعلى الرغم من فرض حظر التجول بنابلس وقلقيلية في ١٧ كانون الثاني/يناير، خففت إسرائيل على أرض الواقع من بعض إجراءات الإغلاق وألقت قوات الدفاع الإسرائيلية القبض على أكثر من ١٥٠ فلسطينيا، وأسفرت أعمال قوات الدفاع الإسرائيلية عن مقتل ثلاثة أشخاص، بينهم طفل، وإصابة ٩٦ شخصا بينهم ٢٢ طفلا.

إن النشاط الاستيطاني غير المشروع مستمر مما يضر بمفاوضات الوضع النهائي ويقوّض سعي الفلسطينيين إلى السلام من خلال التفاوض. ووفقا لأحد أفرقة المراقبة، ازداد عدد المباني الجديدة في المستوطنات بنسبة ٦٩ في المائة في عام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام السابق. ووردت تقارير عن التخطيط

للاستيلاء على أكثر من ١ ٧٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينية لتوسيع مستوطنة إفرات. وفي ٢ شباط/فبراير، قدمت الحكومة الإسرائيلية اقتراحا إلى المحكمة العليا بإخلاء مستوطنة ميغرون التي بنيت على أرض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة، عن طريق نقل ٤٥ أسرة من المستوطنين إلى مساكن دائمة في مستوطنة أخرى هي جفعات بنيامين. وفي غضون ذلك، وقع عدد من الهجمات التي شنها المستوطنون الإسرائيليون على الفلسطينيين، بما في ذلك حادث إطلاق نار وقع في ١٢ شباط/فبراير وأدى إلى جرح سبعة فلسطينيين، خمسة منهم من الأطفال، فضلا عن استمرار الحوادث التي يحاول فيها المستوطنون إجبار الفلسطينيين على ترك أراضيهم بمنعهم من الوصول إليها أو وضع مقطورات أو منع تنظيفها للزراعة.

ولا تزال المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية مغلقة بأمر إسرائيلي. وتستمر أعمال بناء الجدار داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة مع تجاوز الخط الأخضر وخلافا لفتوى محكمة العدل الدولية.

كما يعلم المجلس، أوردنا أنا وزملائي في التقرير نفس النقاط الأساسية المتعلقة بالمستوطنات في كل إحاطة إعلامية. ولم ينجح النهج المتبع منذ أنابوليس لضمان تنفيذ الالتزامات المترتبة على خارطة الطريق بتجميد الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي وإزالة البؤر الاستيطانية. وذلك تحدّ واضح يجب التصدي له. وفي ذلك السياق، وفي أعقاب أزمة غزة، واستمرار التقلبات السياسية ما زال الاتصال الرسمي بين الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية محدودا. أما عملية المفاوضات الثنائية حول القضايا الجوهرية، التي بذلت في سبيلها جهود كثيرة خلال عام ٢٠٠٨، فهي الآن في الواقع متوقفة.

أما بخصوص لبنان، ونظرا لأن الأمين العام سيقدم تقريره عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في نهاية هذا الشهر، فأود أن أحيط المجلس علما بالمسائل التي لن يتطرق إليها التقرير المقبل.

أدت الأزمة في غزة إلى زيادة كبيرة في التوتر في لبنان. وجرت مظاهرات متكررة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك داخل عدد من المخيمات الفلسطينية. وكانت تلك المظاهرات في معظمها صغيرة جدا وسلمية. ولم تظهر الخلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس على شكل مواجهة علنية في لبنان، حيث واصل القادة الفلسطينيون المحليون من الطرفين التأكيد على أنه ليس من مصلحة أحد أن تتصاعد حدة التوتر بين الفلسطينيين. ولا يزال هناك قلق من أن الأحداث قد تؤثر على المخيمات الفلسطينية في لبنان. وفي يومي ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير، وقع انفجاران في المخيمين الفلسطينيين وافل وعين الحلوة. والدوافع غير معروفة ولم ترد تقارير عن وقوع إصابات.

لا يزال إحراز التقدم في إعادة بناء مخيم نهر البارد للاجئين مستمرا، وإن كان بطيئا. وعلى الرغم من الكميات الكبيرة من الذخائر غير المنفجرة التي لا تزال موجودة في الموقع، أحرز تقدم في إزالة الأنقاض وإعادة البناء ومن المقرر أن تبدأ أعمال البناء في غضون الشهر المقبل. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، وقعت الحكومة اللبنانية مرسوما يتعلق بالممتلكات الموجودة في المخيم، مما يمهد الطريق لتحقيق تقدم أسرع في إعادة الإعمار. ولا تزال مسألة تأمين تمويل كاف لإعادة إعمار مخيم نهر البارد تبعث على القلق الشديد.

أما على الصعيد المحلي، فلا يزال لبنان ينعم بفترة من الاستقرار النسبي، وجرى تنفيذ اتفاق الدوحة الموقع في

أيار/مايو ٢٠٠٨ في الموعد المحدد. ومع ذلك، هناك دلائل على تزايد التوتر السياسي في الفترة التي تسبق الانتخابات النيابية التي أعلنت وزارة الداخلية أنها ستجرى في ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٩. ويبدو أن الاستعدادات الفنية للانتخابات تسير في الاتجاه الصحيح. وسيُعطى المرشحون حوالي شهر للتسجيل ابتداء من ٢ آذار/مارس.

التقى المشاركون في الحوار الوطني، الذي يجمع بين الزعماء السياسيين الرئيسيين في لبنان أو ممثليهم، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر و ٢٦ كانون الثاني/يناير لمناقشة عدة قضايا من بينها أزمة غزة ووضع استراتيجية للدفاع الوطني. وستعقد الجلسة المقبلة للحوار في ٢ آذار/مارس.

ونظمت مسيرة في ساحة الشهداء في ١٤ شباط/فبراير، إحياء للذكرى السنوية الرابعة للهجوم الإرهابي الذي أودى بحياة رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و ٢٢ شخصا آخر. وطُعن حتى الموت سياسي مقرب من الزعيم الدرزي وليد جنبلاط بعد حضوره الاحتفال. وأعمال التحقيق جارية. وفي ١٦ شباط/فبراير، نظم اجتماع حاشد لإحياء الذكرى السنوية الأولى لمقتل عماد مُغنية.

أنتقل الآن إلى الجوانب الإقليمية الأخرى حيث استمر النشاط الاستيطاني في الجولان السوري المحتل. وتوقفت المفاوضات السورية الإسرائيلية التي تجري بتيسير من تركيا نتيجة لأزمة غزة، في وقت بدا فيه أن هناك احتمالات لإحراز التقدم. وما زلنا نؤمن بأهمية المفاوضات الإسرائيلية السورية وإمكاناتها، ونأمل أن يحرز تقدم على ذلك المسار في العام القادم إلى جانب تنشيط المسار الإسرائيلي الفلسطيني.

ويؤمن الأمين العام بأنه لا بد من اتباع نهج شامل لإحلال السلام، على النحو المجسد في مبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن، إذا أردنا للجهود الثنائية أن تؤتي أكلها. ويتطلع إلى الانتهاء من التخطيط على نحو جماعي لعقد مؤتمر دولي في موسكو.

ويعتزم الأمين العام أن يشرك بصورة فعالة شركاءه الإقليميين والدوليين، بما في ذلك في المجموعة الرباعية، في استشراف سبيل المضي قدما. ونتطلع إلى بذل جهد دولي فعال ومنتظم لحل الصراعات، يجمع بين وزن أعضاء المجموعة الرباعية وشركائها ومواردهم ومصداقيتهم، ويكفل أن تكون العملية التي وصفت بأنها غير قابلة للنقض هي كذلك تماما. ولا يزال الأمين العام ملتزما التزاما راسخا ببذل كل ما بوسعه لإنهاء الاحتلال ووضع حد للصراع، بما يفضي إلى إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها، وإحلال سلام شامل في المنطقة، وفقا لقرارات مجلس الأمن.

الرئيس (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية الشاملة هذا الصباح.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ٣٠/١٠.